سند
SANAD
منظمة سند الحقوقية

التقرير الحقوقي
لمنظمة سند الحقوقية

2024

السعودية
الموت
المزدوج

إعدامات سياسية
وإهمال قاتل

المحتويات

كلمة رئيس مجلس أمناء منظمة سند الحقوقية	3
الملخص التنفيذي	4
أولًا: الإعدامات	5
ثانياً: كارثة الحج	7
ثالثاً: الاعتقالات التعسفية	8
رابعاً: عقود من السجن لتغريدة	13
خامساً: الإفراجات	17
سادساً: حمد النيل أبو كساوي	22
سابعاً: العمالة الوافدة في السعودية	23
ثامناً: القانون في مهب الريح	25
تاسعاً: في مملكة القمع: الصحافة تحت سيف محمد بن سلمان	26
عاشراً: خديعة الإصلاحات في السعودية	27
الحادي عشر: الغسيل الرياضي في السعودية	28
الثاني عشر: انتهاك مستمر للمعايير الدولية	29
الثالث عشر: البدون في السعودية	31
التوصيات	32

كلمة رئيس مجلس أمناء منظمة سند الحقوقية

د. سعيد بن ناصر الغامدي

رغم ما يشهده العالم من اضطرابات ومشاكل وأزمات، خلقت معظمها أنظمة الاستبداد في الشرق والغرب، إلا أن قضايا حقوق الإنسان من أهم وأولى وأدق القضايا التي يجب الالتفات إليها والعمل لصالحها والتعاضد من الجميع، حكومات ومؤسسات وإعلامًا وناشطين، لوقف كل صور الانتهاكات لحقوق الإنسان في كل مكان، وفي بلد مثل المملكة العربية السعودية، التي تُنتهك فيها حقوق الناس بكل الأشكال، ويمارس فيها القمع والترهيب ومصادرة الحريات بكل الطرق، تكون الحاجة ماسّة والضرورة قصوى لتسليط الضوء على هذه الانتهاكات وتلك التجاوزات التي يمارسها النظام ضد مواطنيه، دون رادع أو مساءلة، وقد حان الوقت لنقول بصوت واحد لهذا النظام القمعي المجرم: لقد حان الوقت لكي تتوقف عن جرائمك ومصادرة حقوق الناس وحرياتهم.

إن تسليط الضوء على هذا الملف المظلم والضغط للمطالبة بالحريات والحقوق والإصلاح في المملكة، وكشف الستار عن جملة من الانتهاكات التي يمارسها النظام ضد المعتقلين والسجناء من الناشطين والمفكرين والمؤثرين والحقوقيين، أمر بالغ الأهمية، فإن الوضع الحقوقي في السعودية كارثي بكل ما تعنيه الكلمة، وإن تضافر الجهود من الجميع للضغط لصالح هذا الملف واجب وطني وإنساني، وإن السكوت عن انتهاكات النظام وغض الطرف عن تجاوزاته لا يعني إلا مزيدًا من الانتهاكات والقمع والاستبداد، والتجاوزات.

ونحن في سند، ومن خلال تقريرنا السنوي، سنسلط الضوء على جملة الانتهاكات التي قام بها النظام، وأساليبه الوحشية والقمعية، وعدد من ضحاياه الذين قد لا يعلم عنهم الكثيرون، إيمانًا بدورنا في كشف ما يمكن كشفه عن الحالة الحقوقية في السعودية لعام 2024.

الملخص التنفيذي

يحاول النظام السعودي بكل أذرعه الإعلامية والاقتصادية والترفيهية وعلاقاته السياسية ولوبياته الدولية، تحسين صورته العالمية وتبييض انتهاكاته المتعلقة بحقوق الإنسان، والتظاهر بالتزامه بالمعايير العالمية والتعهدات الدولية المتعلقة بالحريات والحقوق.

غير أن الواقع يثبت عكس ذلك تمامًا، فانتهاكات حقوق الإنسان مستمرة، والتضييق على حرية التعبير قائمة، ناهيك عن انعدام المشاركة السياسية وغياب الشفافية في الإجراءات الجزائية والقضايا العدلية وموارد وتوزيع الثروة.

إن عقوبة الإعدام في البلاد تتوسع بشكل مرعب ومخيف دون وجود معلومات حقيقية عن الإجراءات الجزائية المتبعة لتنفيذ هذه العقوبة، مما يؤكد أنها عقوبات سياسية بامتياز، وقد تُستخدم لتصفية الخصوم السياسيين والمعبرين عن آرائهم بشكل علني أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

رغم وجود إفراجات خجولة لأشخاص اعتُقلوا بدون مبرر قانوني معتبر، إلا أن الاعتقالات مستمرة في عام 2024 بشكل ملحوظ وللأسباب نفسها، كالنشر على منصات التواصل الاجتماعي أو التضامن مع معتقلي الرأي، وهذا ما قد يؤكد عدم وجود رغبة جادة لدى النظام السعودي لإغلاق هذا الملف الشائك.

في عام 2024، يستمر القمع الممنهج للصحافة والصحفيين، فلا بوادر في الأفق تشير إلى حرية الصحافة في المملكة العربية السعودية، مما حول كثيرًا من الإعلاميين ووسائلهم المختلفة إلى أبواق نشاز تلمّع إنجازات النظام الوهمية، وتروج لمكاسبه الزائفة، فضلاً عن استخدام جميع مؤثري مواقع التواصل الاجتماعي لهذا الهدف غير الأخلاقي، تارةً بالترغيب، ومراتٍ بالترهيب.

حاول ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في أكثر من مناسبة إيهام الإعلام الغربي والمجتمع الدولي باستقلالية القضاء في السعودية، لكن هذه الأسطوانة المشروخة تثبت فشلها يومًا بعد يوم، ففي ظل غياب نظام واضح للمرافعات والإجراءات الجزائية، واستمرار المحاكمات السرية، ومنع ممثلي المنظمات الحقوقية الدولية من حضور الجلسات، فضلاً عن تدخل الديوان الملكي في مجريات المحاكمات وإصدار الأحكام ونقضها، يبقى ما يقوله محمد بن سلمان مجرد ادعاء لتبرئة نفسه من هذه الانتهاكات.

لم يكن عام 2024 أفضل من سوابقه منذ صعود ولي العهد السعودي للسلطة، فالانتهاكات مستمرة، وحقوق الإنسان منعدمة، وضحايا القمع والترهيب والاعتقالات التعسفية تستمر معاناتهم بكل أسف.

أولًا الإعدامات

محمد بن سلمان: صانع الحقبة الأكثر دموية في تاريخ السعودية الحديث

شهد عام 2024 تصاعداً مقلقاً في استخدام عقوبة الإعدام في السعودية، إذ أصبحت أداة رئيسية للقمع السياسي والاجتماعي، استهدفت السلطات الأفراد على خلفيات متعددة، بما في ذلك التعبير عن الرأي والمعارضة السلمية، وحتى بسبب تغريدة واحدة فقط.

وقد سجلت السعودية في 2024 بقيادة ولي العهد محمد بن سلمان رقماً قياسياً في عدد الإعدامات بـ 345 حالة إعدام من بينها 47 حالة إعدام بتهم فضفاضة وملفقة تتعلق بحرية التعبير، ليصبح 2024 هو الأكثر دموية في تاريخ السعودية الحديث، وهو ما يعكس تجاهلًا متزايداً لأبسط المبادئ الإنسانية والقانونية، ويجري وسط صمت دولي يثير القلق.

استندت السلطات السعودية في أحكام الإعدام التي تتعلق بحرية التعبير إلى تهم فضفاضة، مثل "خيانة الوطن" و"اعتناق أفكار إرهابية" و"التضامن مع موقوفين" (معتقلي الرأي)، إذ أصبح نشر تغريدة على وسائل التواصل الاجتماعي في السعودية سبباً كافياً لتوجيه تهم إرهابية، ما يعكس سياسة ممنهجة لتقييد الحريات وقمع الأصوات المعارضة.

كما أن هذه الإعدامات نُفذت بعد محاكمات تفتقر لأبسط معايير العدالة والشفافية، حيث تم تجاهل الضمانات القانونية للمحاكمات العادلة، في انتهاك صارخ للاتفاقيات الدولية التي تكفل حرية التعبير وحقوق الإنسان.

ومن بين الحالات التي وثقتها منظمة سند، إعدام المواطن ظافر الشهري بسبب تغريدة نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى إعدام عبدالمجيد آل نمر مواطن شيعي بتهمة "الانضمام إلى تنظيم القاعدة"، وهو ما يكشف عن تلفيق التهم واستخدام القضاء كأداة للقمع السياسي والاجتماعي.

كما أن هذا التمادي في استخدام عقوبة الإعدام يتحمله بصورة مباشرة ولي العهد محمد بن سلمان، إذ أصبح النظام السعودي تحت قيادته ذو طابع قمعي، من خلال استخدامه لعقوبة الإعدام لترهيب المجتمع وقمع أي أصوات تطالب بالإصلاح أو تنتقد السياسات الرسمية.

أسماء الذين تم إعدامهم لأسباب سياسية في عام 2024

أحمد الشمري	سعيد الوادعي	عبدالعزيز الشهراني
عوض الأسمري	عبدالله السعيدي	محمد بن حداد
عبدالله الشمري	عبدالرحمن الشمري	نومان الظفيري
يحيى هزازي	عبدالله الزهراني	حسين آل ناصر
محمد آل جوهر	موفق الحربي	مجتبى آل اسماعيل
عبدالله المحيشي	محمد آل عتيق	محمد العبد الجبار
أحمد آل عيسى	عبدالله القنيعان	عبدالمجيد آل نمر.
ظافر الشهري	عبدالله الشهري	طلال الهذلي
مجدي الكعبي	زايد الكعبي	مشعل الغنام
خالد الشهري	عمر الشهري	سعد بن بشير الرويلي
سعد بن مسند الرويلي	نايل الرويلي	علي بن عبدالله الصيعري
عبدالعزيز العمري	علي بن صالح الصيعري	صالح الصيعري
متعب الصيعري	محمد العمري	عبدالله الغامدي
عون آل عبدالله	عبدالعزيز التويم	سامي جيزاني
حسان الحزوبر	أحمد الكعيبي	عابد العنزي
عبدالرحمن بن شباب العتيبي	ماجد الديحان	

ثانيا: كارثة الحج 2024

مأساة إنسانية وإهمال سعودي يودي بحياة أكثر من 1400 حاج

شهد موسم الحج لعام 2024 مأساة إنسانية راح ضحيتها أكثر من 1400 حاج وفق الإحصائيات الرسمية، من مختلف الجنسيات، وذلك نتيجة الإهمال الجسيم وسوء إدارة السلطات السعودية، في ظل موجة حر لم تستعد لها الحكومة السعودية بما يلزم، وعلى الرغم من حجم الكارثة، حاولت السلطات السعودية التغطية على هذه الفاجعة عبر التقليل من خطورتها، وتأخرت في الإعلان عن أعداد الوفيات، ولم تكشف عن ذلك إلا بعد تقارير حقوقية وإعلامية، إضافة إلى انتشار العديد من الفيديوهات التي توثق الكارثة عبر منصات التواصل الاجتماعي.

وقد كشفت شهادات الناجين من الكارثة عن غياب التدابير الوقائية الأساسية التي كان من شأنها حماية الحجاج من هذه الكارثة، إذ تم حصر حركة المرور في مسارات ضيقة، إضافة إلى منع الحجاج غير النظاميين من ركوب السيارات، وإجبارهم على المشي تحت حرارة الشمس المرتفعة أكثر من 20 كيلو متراً.
كما كشفت شهادات الناجين عن غياب أي وسائل حماية أو نقاط إسعاف كافية، إضافة إلى تأخر الجهات الصحية في تقديم الرعاية اللازمة للحجاج المصابين بضربات الشمس والإجهاد الحراري، مما أدى إلى تفاقم عدد الضحايا.
ورغم التوقعات المسبقة بموجة حر خطيرة، لم تتخذ السلطات السعودية أي تدابير كافية للتخفيف من آثارها، مثل زيادة نقاط توزيع المياه، وتوفير أماكن ظل كافية، وتعزيز خدمات الإسعاف الميدانية، كما لم يتم إصدار تحذيرات واضحة للحجاج حول مخاطر الحرارة أو تقديم إرشادات كافية للوقاية منها.

وبدلًا من الاعتراف بالكارثة وتحمل مسؤوليتها، لجأت السلطات السعودية إلى أساليب القمع والتضليل الإعلامي، فقد تجاهلت التغطية الإعلامية الرسمية حجم الفاجعة، بينما قامت السلطات الأمنية باعتقال عدد من الأفراد الذين تحدثوا عن المأساة، من بينهم المحامي المصري إسلام صبحي، الذي اعتقل بعد أن نشر مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي يروي مشاهداته عن الإهمال والتقصير الذي تسبب في وفاة العديد من الحجاج.

ثالثاً: الاعتقالات التعسفية

فجوة متزايدة بين الاعتقالات الموثقة والمخفية

أدى المناخ العام من الخوف والترهيب الذي تفرضه السلطات السعودية على المواطنين إلى إحجام العديد من أسر معتقلي الرأي عن الكشف عن اعتقال ذويهم، وقد تجلى هذا الوضع بوضوح في عام 2024، حيث كُشف خلاله عن حالات اعتقال تعود لسنوات سابقة، إلى جانب توثيق اعتقالات جديدة وقعت خلال العام نفسه، مما يبرز استمرار السلطات السعودية في حملات الاعتقال التعسفي بشكل ممنهج. وفي هذا الإطار، تشير منظمة سند إلى أن القيود التي تفرضها السلطات السعودية تعرقل بشدة جهود توثيق حالات الاعتقال، مما يخلق فجوة بين الحالات الموثقة على الأرض وتلك التي لا تزال مجهولة، وتعتقد سند أن هناك العديد من حالات الاعتقال الأخرى التي لم يتم توثيقها بسبب أجواء الترهيب والخوف السائدة، والتي تثني الأهالي عن الإبلاغ عن هذه الانتهاكات.

كما توضح سند أنها تلقت معلومات موثوقة بشأن اعتقالات طالت أفرادًا معينين، لكنها تمتنع عن الإعلان عنها حالياً بناءً على طلب العائلات التي تخشى التصعيد ضدها، أو بسبب نقص في الوثائق الداعمة التي تعزز إمكانية نشر هذه المعلومات بشكل مسؤول ودقيق.

لكن وعلى الرغم من الصعوبات والتحديات الكبيرة التي تواجه منظمة سند في توثيق حالات الاعتقال، قامت سند بتوثيق 9 حالات اعتقال خلال عام 2024، استناداً إلى مصادر خاصة، أو وثائق سرية حصلت عليها.

وفيما يلي الحالات التي وثقتها منظمة سند الحقوقية خلال عام 2024:

المعلم: أسعد بن ناصر الغامدي

بناء على وثائق حصرية كشفت منظمة سند الحقوقية عن اعتقال المعلم أسعد بن ناصر الغامدي في 20 نوفمبر 2022 بسبب تغريدات نشرها عبر حسابه في تويتر تضمنت انتقادات لسياسات الحكومة السعودية، من بينها الترحم على الدكتور عبد الله الحامد، وانتقادات لمشاريع رؤية 2030، وقد حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة عليه بالسجن لمدة 20 عاماً، بالإضافة إلى منعه من السفر لمدة مماثلة بعد الإفراج عنه، لكن محكمة الإستئناف قامت في اكتوبر 2024 بإلغاء الحكم وإصدار حكم جديد قضى بسجنه لمدة 15 عاماً، ويقضي الحكم التعسفي حالياً في سجن ذهبان بجدة.

وفي السجن تعرض الغامدي لعدد من الانتهاكات الجسيمة من بينها، الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي بطريقة همجية تضمنت مداهمة منزله ليلًا وترويع أسرته، التعذيب النفسي والجسدي، بما في ذلك إعطاؤه أدوية أثرت على حالته العقلية والنفسية، الإهمال الطبي المتعمد الذي أدى إلى تدهور حالته الصحية، احتجازه في زنزانة انفرادية لثلاثة أشهر ومنعه من التواصل مع أسرته، النقل المهين من سجن ذهبان في جدة إلى سجن الحاير في الرياض للمحاكمة، وكان يتم تقييد يديه ورجليه بالحديد وتغطية رأسه، ويطلب منه المشي بسرعة مما يسبب له تعثر وجروح بليغة، خلال هذه التنقلات، كان يسلم لمباحث الرياض بنفس الطريقة المهينة، ثم يرمى في غرفة صغيرة مليئة بالسجناء الذين ينتظرون المحاكمة، ويعانون من ظروف لا إنسانية تمنعهم حتى من الذهاب لدورة المياه.

للمزيد اقرأ تقرير سند الخاص بالقضية: اعتقال المعلم أسعد بن ناصر الغامدي والحكم عليه بالسجن ٢٠ عام بسبب تغريدات

رسام الكاريكتير: محمد آل هزاع

كشفت منظمة سند الحقوقية بناء على وثائق حصرية حصلت عليها عن اعتقال السلطات السعودية للمعلم ورسام الكاريكاتير محمد بن أحمد بن عيد آل هزاع الغامدي في فبراير 2018، على خلفية عمله كرسام كاريكاتير في صحيفة لوسيل القطرية، رغم توقفه عن العمل فيها قبل فترة وجيزة من اعتقاله، وقد وجهت إليه تهم تتعلق بالتعاطف مع دولة قطر والإساءة للحكومة السعودية، وأصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً بسجنه لمدة 6 سنوات ومنعه من السفر مدة مماثلة. لاحقاً، أعيد فتح قضيته، وأصدرت المحكمة حكماً جديداً بالسجن لمدة 23 عاماً غير قابلة للاستئناف، وهو يقضي حالياً محكوميته في سجن ذهبان بجدة.

وفي السجن تعرض آل هزاع لعدد من الانتهاكات الجسيمة، منها: الإخفاء القسري لعدة أشهر بعد اعتقاله، وقطع تواصله مع عائلته، اعتقاله بطريقة عنيفة ومهينة، شملت مداهمة منزله دون تقديم أي مستندات قانونية، تلفيق تهم له تتعلق بحرية التعبير، وتجاهل المحكمة لأدلة الدفاع التي قدمها، التعذيب الجسدي والنفسي، بما في ذلك الإكراه على توقيع اعترافات تحت التعذيب، الإهمال الطبي المتعمد رغم معاناته من مرض السكري

ومشـاكل صحية خطيـرة، ممـا أدى إلـى تدهور حالتـه الصحيـة، التضييـق عليـه فـي الزيـارات العائلية، ومعاملته بشـكل مهين داخل السـجن. وقـد أكـدت منظمـة سـند الحقوقيـة أن جميع التهـم الموجهـة إلـى محمـد آل هـزاع تدخـل في إطـار حريـة التعبيـر المكفولـة قانونيـاً، وأن محاكمته اتسـمت بعـدم النزاهة وتلفيـق الأدلة.

للمزيد اقرأ تقرير سـند الخـاص بالقضية: منظمة سـند تكشـف لأول مـرة عـن اعتقـال رسـام كاريكتيـر والحكـم عليـه بالسـجن لمـدة 23 عاماً بسبب رسـوماته

الإعلامي حاتم النجار

كشـفت منظمة سند الحقوقيـة عـن اعتقال الإعلامي الفلسـطيني ومقـدم بودكاسـت مربع فـي قنـاة ثمانية حاتـم النجـار بسـبب تغريدات سـابقة نشـرها وهو دون سـن الـ18.

وجاء اعتقـال النجار عقب حملـة إلكترونية مكثفـة مطلـع يناير 2024 اسـتهدفت حسـابه على منصـة "x"، حيث عمـدت إلى إعادة تـداول تغريداته القديمـة التي تعود لفترة حكـم الملـك عبدالله والتـي كان قد عبّـر فيهـا عـن وجهة نظـره بشـأن عدة قضايـا، نتيجـة لهـذه الحملـة، تـم اعتقال حاتـم النجار.

وبحسـب المعلومات المتوفرة لـ سند فإن النجار معتقـل منذ منتصف ينايـر ٢٠٢٤ في سـجن الحائر بالرياض. ولا تتوفر معلومات حتى اللحظة عـن ظروف احتجـازه، والتهم الموجهة له.

ناصر عبدالرحيم الغامدي

أقدمـت الجـهات الأمنيـة السـعودية في سـبتمبر 2022 على اعتقـال المواطن ناصر عبدالرحيـم الغامـدي، بسـبب ممارسـته حقه الطبيعـي بالتعبير السـلمي عن الـرأي عبر منصـة X.

وبنـاءً على مصـادر مقربـة مـن الغامدي أكدت أن اعتقاله كان بسبب عدة تغريدات نشـرها عبر حسـابه على منصة x، تضمنت انتقـادات لتعامـل وزارة الصحـة مع جائحة كورونـا، ومطالبات بحل مشـكلة البطالة، وانتقـادات لنشـاط الذبـاب الإلكترونـي فـي إسـقاط الهاشـتاقات التـي تعبر عن مطالـب المجتمع.

وقـد أكـدت مصـادر مطلعـة لسـند، أن المحكمـة الجزائيـة المتخصصـة حكمـت أواخـر العام الماضـي على المواطـن ناصر عبدالرحيـم الغامـدي بالسجن 13 سـنة، لنفـس التغريـدات التـي اعتقـل لأجلهـا.

علي عبدالكريم خالد عبدالله

وفقًا لمعلومات حصلت عليها منظمة سند الحقوقية، اعتقلت السلطات السعودية المواطن علي عبدالكريم خالد عبدالله خلال شهر رمضان الماضي، الموافق لشهر مارس 2024، بسبب انتقاده للأوضاع السيئة التي يعاني منها الأيتام في السعودية، وتشير المصادر التي تواصلت مع المنظمة إلى أن علي عبدالكريم يُحتجز حتى كتابة التقرير في سجن ذهبان بمدينة جدة، دون تقديمه لأي محاكمة أو توجيه تهم رسمية له.

الشيخ علي بن جمعان الغامدي

حصلت منظمة سند الحقوقية على معلومات تفيد باعتقال الشيخ علي بن جمعان الجبري الغامدي، أحد أعيان قبيلة بلجرشي ومن وجهاء غامد، ووفقاً لمصادر مقربة، تم اعتقاله في 2023، دون توضيح رسمي للأسباب وراء هذا الاعتقال.

العسكري عبدالله خضر عبدالله

حصلت منظمة سند الحقوقية على معلومات تؤكد قيام السلطات السعودية باعتقال العسكري عبدالله خضر عبدالله غازي واحتجازه في سجون المباحث منذ أكثر من عامين.
وبحسب المعلومات الواردة للمنظمة، كان عبدالله الغازي قد تعرض للاعتقال في السابق لمدة 11 عاماً، ثم أفرج عنه لفترة دامت 4 سنوات، إلا أنه أُعيد اعتقاله قبل عامين ولا تزال أسباب هذا الاعتقال مجهولة ودون توجيه أي تهم رسمية.

مهند عبدالرحمن محمد غنام الغامدي

حصلت منظمة سند الحقوقية على معلومات تفيد باعتقال المواطن وطالب الكلية الأمنية مهند عبدا لرحمن محمد غنام الغامدي منذ عامين، وتعود قصة اعتقاله إلى فترة دراسته في الكلية الأمنية، حيث كان قد قطع شوطاً كبيراً في مسيرته الأكاديمية، وقد قدم نفسه كرجل أمن مخلص للدولة، بل ودافع عن السياسات التي ينتهجها الأمير محمد بن سلمان بحماسة كبيرة وولاء شديد.
إلا أن اللجان الإلكترونية التابعة للنظام السعودي تمكنت من استخراج تغريدة قديمة من حسابه على منصة تويتر، نشرها عندما كان طالباً صغيراً في السنة الأولى من المرحلة الثانوية، ينتقد فيها بعض الأوضاع الاجتماعية والسياسية، وعلى الرغم من أن مهند نسي هذه التغريدة تماماً، وتغير موقفه من ناقد إلى موالٍ للدولة، إلا أنه تم اعتقاله وفصله من الكلية الأمنية.
وعلى الرغم من محاولات عائلته المرموقة في قبيلة غامد التدخل للتوسط في قضيته، قوبلت الجهود برفض السلطات، التي استدعت عائلته وأجبرتهم على توقيع تعهد بعدم التدخل أو التوسط في قضيته.

أ. خالد بن ناجي الشمري

تلقت منظمة سند الحقوقية معلومات تفيد باعتقال خالد بن ناجي الشمري مدير مكتب التعليم في محافظة رفحاء منذ عامين، على خلفية انتقاده لنظام الثلاثة فصول الدراسية خلال حديثه في أحد المجالس.

ووفقاً لمصادر مطلعه أن السلطات السعودية قد أصدرت حكماً بالسجن عليه لمدة 13 عاماً، كما أشارت المعلومات إلى تعرضه للإخفاء القسري داخل سجن المباحث، حيث لم يُسمح له بالتواصل مع عائلته إلا لمرة واحدة فقط عبر مكالمة هاتفية.

اعتقال مواطنين سعوديين بتهمة تسريب تفاصيل محكوميات إلى المحكومين أنفسهم

في خطوة تعكس تصعيداً غير مسبوق في إجراءات القمع داخل السعودية، أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها خلال شهر أكتوبر 2024 عن اعتقال عدد من المواطنين السعوديين بزعم تسريب معلومات تتعلق بمحكوميات عدد من الموقوفين إلى الموقوفين أنفسهم، لم تستطع سند حتى الآن معرفة أسمائهم. يذكر أن حق المتهم في معرفة محكوميته يأتي ضمن الحقوق الأساسية التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلًا عن القانون المحلي السعودي المكتوب، حيث أشارت المادة 182 من نظام الإجراءات الجزائية، على وجوب تبليغ المحكوم عليه بالحكم الصادر ضده فوراً، تحويل هذا الحق إلى جريمة مثّل انتهاكاً لمبادئ العدالة والشفافية، كما أثار القلق حول الأهداف الحقيقية وراء هذه الاعتقالات.

رابعاً: عقود من السجن لتغريدة

قمع الكلمة الحرة في السعودية مستمر

تواصل السلطات السعودية إصدار أحكام قضائية قاسية بالسجن طويل الأمد بحق الناشطين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي على خلفية تعبيرهم عن آرائهم عبر تغريدات، تصاعدت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ، حيث أصبحت التغريدات التي تحمل آراءً سياسية، أو انتقادات للحكومة، أو دعوات للإصلاح، تُصنف كجرائم تحت مظلة «الإرهاب» أو «تهديد الأمن القومي».

منظمة سند الحقوقية رصدت خلال العام الماضي العديد من القضايا التي انتهت بأحكام تعسفية ضد معتقلي الرأي، بعضها تجاوز العشرين عاماً، وغالباً ما تُوجه للمعتقلين اتهامات مبهمة تستند إلى قوانين فضفاضة، في ظل غياب معايير المحاكمة العادلة.

وفيما يلي الأحكام طويلة الأمد التي رصدتها سند خلال 2024:

المعلم المتقاعد محمد بن ناصر الغامدي

أقدمت السلطات السعودية في أغسطس 2024 بإلغاء حكم الإعدام الصادر بحق المعلم المتقاعد محمد بن ناصر الغامدي تحت ضغط دولي مكثف، لكنها وبدلًا من الافراج عنه استجابة لقرار فريق الخبراء المعني بالاحتجاز التعسفي قامت في سبتمبر بإصدار حكم تعسفي قضى بسجنه لمدة 30 عاماً.

كما كشفت منظمة سند الحقوقية تعرض الغامدي لعدد من الانتهاكات من بينها قيام الأجهزة الأمنية السعودية بنقله – مقيدًا بالأغلال – إلى الرياض لعرضه على قاضٍ آخر وإعادة محاكمته قبل إصدار الحكم الأخير، إلا أنه بعد مرور عدة أسابيع قضاها في سجن الحائر بالرياض، لم يطرأ أي جديد ولم يتم عرضه على أي قاضٍ، ولم تتم محاكمته، وأعيد إلى سجن ذهبان بجدة.

لم تكتفِ السلطات السعودية بعدم عرضه على قاضٍ وبنقله بين الرياض وجدة وهو مصفد بالأغلال رغم تدهور حالته الصحية، بل تعمدت إهماله طبياً في سجن ذهبان، وقد تسبب هذا الإهمال بإصابته بنوبة أدت إلى سقوطه مغشياً عليه وتكسر أحد أسنانه، ورغم طلب الغامدي المتكرر لعرضه على طبيب مختص بسبب تدهور حالته الصحية، رفضت السلطات ذلك، وبعد إصراره الطويل، وعند وصوله إلى مرحلة حرجة من الألم، تم عرضه على طبيب عام في السجن لا يمتلك الخبرة اللازمة للتعامل مع حالته، مع استمرار رفض إدارة السجن لعرضه على طبيب مختص، ونتيجة لهذا الإهمال الطبي المستمر، لا يزال الغامدي يعاني من وضع صحي متدهور وآلام مستمرة.

يذكر أن السلطات السعودية اعتقلت الغامدي في يوليو 2022 بسبب تغريدات نشرها عبر حساب وهمي على منصة X، حيث كان لديه أقل من عشرة متابعين، وفي يوليو 2023، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً بالإعدام ضده.

معتقلي أبها: الحكم بالسجن 83 عاماً لخمسة معتقلين لمجرد حضورهم ندوة عامة مصرح لها قبل 10 سنوات

حصلت منظمة سند الحقوقية على وثائق حصرية وسرية تتعلق باعتقال ومحاكمة خمسة من معتقلي الرأي، والحكم عليهم بالسجن بما مجموعه 83 عاماً والمنع من السفر مدة مماثلة، وهم كلًا من المعلم المتقاعد محمد يحيى كدوان، وعدد من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك خالد بأبها، وهم: الدكتور محمد علي الحازمي، الدكتور علي بن حسن الألمعي عسيري، الدكتور رشيد بن حسن بن محمد الألمعي، والدكتور قاسم محمد القثردي في يوليو 2021.

- اعتقلت السلطات السعودية د. محمد بن علي الحازمي، أستاذ اللغة العربية بجامعة الملك خالد، في 7 يوليو 2021، بسبب حضوره ندوة مصرح بها عام 2013 وتغريدات منسوبة إليه دعا فيها للإفراج عن معتقلي الرأي، ووجهت له اتهامات فضفاضة، منها تأييد جماعة محظورة وزعزعة الأمن، مستندة إلى أدلة ضعيفة وغير قانونية، مثل خطب قديمة وكتاب غير محظور، تعرض الحازمي لاعتقال تعسفي وتفتيش منزلي ليلي غير قانوني، ورغم تجاوزه 64 عاماً وتدهور صحته، رفضت المحكمة الإفراج المؤقت عنه، وأصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً قاسياً بسجنه 23 عاماً مع منعه من السفر مدة مماثلة.

- اعتقلت السلطات السعودية المعلم المتقاعد محمد كدوان في 7 يوليو 2021، على خلفية حضوره ندوة مصرح بها عام 2013 بعنوان «الحرية بين الشعار والحقيقة» وإلقائه كلمة في أحد المساجد، واجه كدوان تهماً فضفاضة، منها تأييد الفكر الإرهابي والتستر على حاملي الفكر المتطرف، رغم أن الأدلة المزعومة كانت واهية، منها إقرار شخصي يتضمن معلومات عامة لا تُثبت أي جريمة، وأوضح كدوان أمام المحكمة أن الندوة كانت مرخصة ومعلنة، وتم محاسبته سابقاً على الكلمة التي ألقاها، بالإضافة إلى سجنه، تعرض كدوان لفصل تعسفي من وظيفته وقطع راتبه، رغم إعالته لعائلته الكبيرة، ورغم افتقار الادعاءات لأي سند قانوني قوي، قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بسجنه 20 عاماً مع منعه من السفر لمدة مماثلة.

- اعتقلت السلطات السعودية د. علي بن حسن عسيري، الأستاذ المساعد في جامعة الملك خالد، في 8 يوليو 2021، بسبب حضوره ندوة مصرح بها عام 2013 وإقامته وليمة للدكتور الفنيسان، بالإضافة إلى تغريدات تطالب بالإفراج عن معتقلي الرأي وحيازته كتابين زُعم أنهما ممنوعان، ووجهت له النيابة العامة تهمًا فضفاضة، منها تأييد الفكر الإرهابي وجماعة محظورة، والتستر على من يحملون الفكر المتطرف، رغم أن الأدلة المزعومة شملت إقراراً يتضمن فقط معلومات شخصية ولا يثبت أي جريمة، وأكد عسيري أن نشاطاته العلمية والكتب التي يقتنيها جزء من عمله الأكاديمي، ورغم غياب أي دليل قانوني يثبت التهم، قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بسجنه 23 عاماً، مع منعه من السفر لنفس المدة، ومصادرة هاتفه وإغلاق حسابه على منصة X.

- اعتقلت السلطات السعودية د. رشيد بن حسن، أستاذ بجامعة الملك خالد، في 8 يوليو 2021، بسبب حضوره ندوة مصرح بها قبل تسع سنوات بعنوان «الحرية بين الشعار والحقيقة»، وحيازته كتاباً فقهياً يحمل عنوان «من هدي الإسلام»، ووجهت له النيابة العامة تهماً فضفاضة منها تأييد الفكر الإرهابي والتستر على حامليه، رغم تأكيده أنه لم يشارك في الندوة سوى بالحضور ولم يكن له دور في تنظيمها أو معرفة الحاضرين، ورغم معاناته الصحية المثبتة طبيًا، رفض القاضي الإفراج المؤقت عنه، وأصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً قاسياً بسجنه 9 سنوات مع منعه من السفر لمدة مماثلة.

- اعتقلت السلطات السعودية د. قاسم القثردي، الأستاذ المتقاعد بجامعة الملك خالد، في 8 يوليو 2021، بسبب حضوره ندوة مرخصة قبل صدور قانون مكافحة الإرهاب، وحيازته كتابي «حتى لا تكون فتنة» لغازي القصيبي و«الوجودية»، ووجهت له النيابة العامة تهماً عامة ومبهمة، منها تأييد الفكر الإرهابي والتستر على حامليه، واعتبرت حيازته للكتب دليلاً على زعزعة النسيج الاجتماعي، رغم أن الكتب كانت متاحة للبيع علنًا ولا تحمل أي طابع تحريضي، نفى القثردي كافة التهم، مشيراً إلى بطلان الأدلة واعتمادها على افتراضات واهية، ورغم تقدمه بطلب الإفراج المؤقت لكبر سنه ومسؤولياته الأسرية، قوبل طلبه بالرفض، وأصدرت المحكمة حكماً قاسياً بسجنه 8 سنوات ومنعه من السفر لذات المدة.

للمزيد اقرأ تقرير سند الخاص بمعتقلي أبها: الحكم بالسجن 83 عاماً لخمسة معتقلين لمجرد حضورهم ندوة عامة مصرح لها قبل 10 سنوات

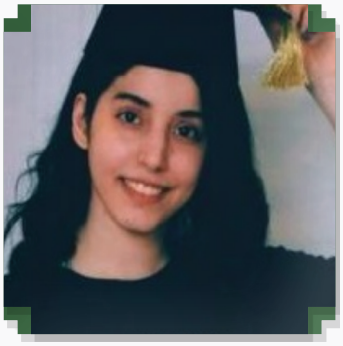

الناشطة النسوية مناهل العتيبي

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكماً بسجن الناشطة مناهل العتيبي لمدة 11 عاماً بسبب تهم تتعلق بحرية التعبير والدفاع عن حقوق المرأة. وقد قضت المحكمة الجزائية المتخصصة (محكمة الارهاب) في ٩ يناير ٢٠٢٤ بسجن العتيبي ١١ سنة وذلك لثبوت إدانتها بجرائم إرهابية حسب زعم المحكمة.

وكانت العتيبي قد تم استدعاؤها في نوفمبر 2022 من قبل السلطات السعودية إلى مركز شرطة الصحافة في الرياض، حيث نُقلت في نفس اليوم إلى سجن الملز، تعرضت بعد ذلك للاختفاء القسري منذ نوفمبر 2023 حتى تمكنت من التواصل مع أحد أفراد عائلتها في 14 أبريل 2024، حيث أفادت بأنها تعاني من ظروف اعتقال قاسية وقد تعرضت لكسر في ساقها.

خامساً: الإفراجات

إفراجات خجولة في ظل ضغط دولي: مئات المعتقلين ما زالوا قيد الاحتجاز التعسفي

في خطوة تُعد محاولة لتخفيف الضغط الدولي، أقدمت السلطات السعودية على تنفيذ إفراجات محدودة عن بعض المعتقلين خلال الأشهر الأخيرة، ورغم الترحيب بأي خطوة تسهم في إنهاء معاناة المعتقلين، فإن هذه الإفراجات تظل خجولة وغير كافية بالنظر إلى العدد الكبير من المعتقلين الذين لا يزالون يقبعون خلف القضبان دون أي ذنب سوى تعبيرهم عن آرائهم أو مطالبتهم بالإصلاح.
تشير التقارير الحقوقية الموثقة إلى أن المئات من معتقلي الرأي في السعودية ما زالوا رهن الاحتجاز التعسفي، بمن فيهم علماء ودعاة وصحفيون وناشطون في مجال حقوق الإنسان، ترفض السلطات السعودية الإفراج عنهم حتى الآن.

وفيما يلي قائمة بالإفراجات التي قامت بها الحكومة السعودية خلال عام 2024:

حمزة السالم

في أوائل عام 2024، أفرجت السلطات السعودية عن الخبير الاقتصادي الدكتور حمزة السالم، بعد اعتقال تعسفي استمر لأكثر من ثلاث سنوات، ورغم الإفراج عنه، فإنه لا يزال خاضعاً لمنع من السفر، ويعود اعتقال الدكتور السالم إلى نوفمبر 2020، وذلك على خلفية انتقاده لرؤية 2030.

عبدالله المالكي

في أكتوبر أطلقت السلطات السعودية سراح الكاتب عبدالله المالكي بعد سبع سنوات من اعتقاله في سبتمبر 2017، وذلك بعد انتهاء محكوميته في سبتمبر 2024، وجاء اعتقاله بسبب مواقفه الداعمة لأعضاء جمعية "حسم" وموقفه العلني الرافض للتطبيع.

ربيع حافظ

في 25 يوليو أطلقت السلطات السعودية سراح المنشد ربيع حافظ بعد قضائه نحو سبع سنوات في السجن، حيث تم اعتقاله ضمن حملة سبتمبر 2017 دون وجود أي مبرر قانوني. وكانت السلطات السعودية قد أصدرت حكماً ظالماً بسجنه لمدة ثلاث سنوات، إلا أنه قضى في السجن أكثر من ست سنوات، تعرض خلالها للعديد من الانتهاكات، منها السجن الانفرادي ووضعه في غرفة معتمة مما تسبب له بآثار نفسية سيئة، كما أُجبر على الظهور الإعلامي في إحدى القنوات لشكر سجانيه كجزء من حملة لتلميع صورة السجون السعودية.

فوزان الحربي

في مطلع نوفمبر أطلقت السلطات السعودية سراح الناشط الحقوقي فوزان الحربي، بعد أن أنهى محكوميته البالغة عشر سنوات التي بدأت منذ اعتقاله في ديسمبر 2013، اعتُقل الحربي بسبب نشاطه في الدفاع عن حقوق الإنسان ومشاركته في تأسيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم).

الشيخ صالح الشامي

في 19 نوفمبر أطلقت السلطات السعودية سراح الشيخ صالح الشامي، العالم السوري البارز البالغ من العمر 89 عاماً، بعد اعتقال استمر منذ يناير 2023 دون أي مسوغ قانوني أو توجيه تهم رسمية.

سميرة الحوري ونجلها أحمد الحليلي

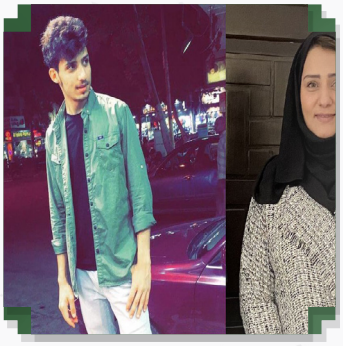

أفرجت السلطات السعودية في يوليو 2024 عن الناشطة الحقوقية اليمنية سميرة الحوري ونجلها أحمد الحليلي، بعد اعتقال تعسفي استمر أكثر من عامين، وكانت الحوري وابنها قد اعتقلا في 17 أبريل 2022 من مقر إقامتهما في السعودية، وظلا قيد الإخفاء القسري حتى إطلاق سراحهما.

د. محمد الهبدان

في ديسمبر أطلقت السلطات السعودية سراح الأكاديمي والباحث الدكتور محمد عبدالله الهبدان بعد أكثر من سبع سنوات قضاها في الاعتقال منذ سبتمبر 2017، دون أي مبررات قانونية، تم اعتقال الدكتور الهبدان إثر اقتحام قوة أمنية منزله بطريقة وصفت بالهمجية ودون أمر قضائي، ليخضع لاحقًا لمحاكمة سرية حُرم خلالها من أبسط حقوقه، بما في ذلك توكيل محامٍ.

د. مالك الأحمد

في ديسمبر أفرجت السلطات السعودية عن الأكاديمي والإعلامي الدكتور مالك الأحمد، بعد أكثر من سبع سنوات أمضاها رهن الاعتقال منذ اقتحام منزله واعتقاله في 19 سبتمبر 2017، دون أي مبررات قانونية.

د. محمد الخضيري

في ديسمبر أطلقت السلطات السعودية سراح الدكتور محمد الخضيري بعد أكثر من سبع سنوات قضاها في الاعتقال التعسفي منذ اعتقاله في سبتمبر 2017 دون أي مبررات قانونية.

جميل فارسي

في أكتوبر أطلقت السلطات السعودية سراح الكاتب والخبير الاقتصادي جميل فارسي، المعتقل منذ سبتمبر 2017، بسبب تعبيره عن آرائه الإصلاحية وانتقاده لإدارة الملف الاقتصادي في السعودية، وجاء الإفراج عنه بعد شهر من انقضاء محكوميته التعسفية المقدرة بـ 7 سنوات.

الصحفي السوداني أحمد عبدالقادر

في نوفمبر أطلقت السلطات السعودية سراح الصحفي السوداني أحمد عبدالقادر بعد اعتقال دام ثلاث سنوات ونصف، وذلك إثر احتجازه في 19 أبريل 2021 فور وصوله إلى مطار الملك عبدالعزيز في جدة.

سلطان الجميري

في يونيو أطلقت السلطات السعودية سراح د. سلطان الجميري المعتقل منذ 12 سبتمبر 2018، بعد عملية استدراج قامت بها السلطات السعودية له، إذ كان مقيماً في كندا وتم اعطاءه الأمان للعودة إلا أن الحكومة السعودية لم تمهله واعتقلته فور وصوله إلى المطار في المملكة العربية السعودية.

أحمد الصويان

في يونيو أطلقت السلطات السعودية سراح أحمد الصويان بعد أكثر من 3 سنوات من انتهاء محكوميته في سبتمبر 2020، وجاء اعتقاله في سبتمبر 2017 دون أي أسباب قانونية.

سادساً: حمد النيل أبو كساوي

9 أعوام من السجن والتعذيب والتنكيل وبلا تهم

في لقاء خاص مع منظمة سند الحقوقية، كشف المواطن السوداني حمد النيل أبو كساوي محمد النور، الذي قضى تسع سنوات في السجون السعودية دون أي مبرر قانوني، عن تفاصيل الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها خلال فترة اعتقاله، بدأت معاناته في عام 2004 عندما تم توقيفه في مطار المدينة المنورة أثناء رحلة توقف مؤقت لأداء العمرة، حيث اقتيد إلى التحقيق بتهمة «اشتباه» لم تُوضح له مطلقًا.

تعرض أبو كساوي خلال اعتقاله للتعذيب الممنهج، بما في ذلك الحبس الانفرادي لفترات طويلة، والضرب، والتعليق، والمنع من النوم، إضافة إلى عزله التام عن أسرته ومنعه من التواصل مع سفارة بلاده، استمرت هذه الانتهاكات رغم غياب أي دليل يبرر احتجازه، ورغم المطالبات المتكررة بمعرفة أسباب اعتقاله، قوبلت محاولاته بالرفض والعنف.
وبعد تسع سنوات من الاحتجاز، تمت محاكمته وأُعلن عن براءته لعدم وجود أدلة تدينه، وتم الإفراج عنه، إلا أن السلطات فرضت عليه إقامة جبرية لمدة عام إضافي قبل السماح له بمغادرة البلاد، مما رفع مدة معاناته إلى عشر سنوات كاملة، وخلال هذه الفترة، تنقل بين خمسة سجون مختلفة، عانى فيها من أبشع أنواع المعاملة، لتصبح قضيته مثالاً صارخًا للانتهاكات الجسيمة التي تمارسها السلطات السعودية بحق المعتقلين.

للمزيد اقرأ تقرير سند الخاص بالقضية: حمد النيل أبو كساوي 9 أعوام من السجن والتعذيب والتنكيل وبلا تهم

سابعاً: العمالة الوافدة في السعودية

استغلال وانتهاك ووفاة

شهد العام الماضي استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق العمال في المملكة العربية السعودية، حيث تعرض العديد من العمال، لا سيما العمالة الوافدة، لظروف عمل قاسية وممارسات غير إنسانية، شملت هذه الانتهاكات العمل لساعات طويلة دون تعويض مناسب، الحرمان من الأجور، ظروف الإقامة غير الصحية، وغياب الضمانات القانونية التي تحمي حقوقهم الأساسية، إضافة إلى ذلك، يعمل العديد من العمال دون تأمين صحي. وفي ظل حكم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، تفاقمت الانتهاكات ضد حقوق العمالة الوافدة، على الرغم من وعوده بالإصلاح والانفتاح، إلا أن هذه الانتهاكات استمرت في التزايد، كما أنه لم يقم بأي معالجات أو إلغاء لنظام الكفالة بشكل كامل الذي يمثل أساس هذه الانتهاكات.

ويجدر الإشارة إلى أن المسؤولية المباشرة تقع على عاتق ولي العهد محمد بن سلمان، الذي ركز جهوده على تحسين صورته الدولية من خلال مشاريع ترويجية مثل «نيوم» واستضافة كأس العالم 2034، بينما أهمل القضايا الإنسانية الأساسية داخل السعودية، ما يجعله شريكاً في قمع واستغلال ملايين العمال الوافدين.

وفاة العامل النيبالي راجو في السعودية – الوجه المظلم لمشاريع رؤية 2030

تحت ظروف عمل قاسية، ووسط اهمال صحي متعمد، وفي ظل تجاهل غير مبرر لحقوق العمال الأساسية توفي العامل النيبالي راجو في السعودية، وقد كشفت هذه الحادثة عن مأساة انسانية متكررة يتعرض لها العمال في السعودية في ظل تسجيل وفات الآلاف من العمال في السعودية.

وصل راجو إلى السعودية بصحة جيدة، لكنه أصيب بمشاكل خطيرة في الكلى بعد شهرين فقط من وصوله، و رغم تقديمه شكاوى متكررة لمديره، قوبلت مطالبه بالإهمال والاتهامات بالتمارض، تدهورت حالته الصحية تدريجياً بسبب رفض الشركة علاجه أو السماح له بالعودة إلى وطنه، و عندما طالب بالعودة، واجه شروطاً مالية تعجيزية من كفيله، مما أجبره على العمل رغم مرضه، انتهت معاناته بوفاته بعد نقله إلى المستشفى فقط بعد أن فارق الحياة، فيما زعمت السلطات أن الوفاة ناجمة عن «قصور القلب لأسباب غير معروفة».

للمزيد اقرأ تقرير سند الخاص بالقضية: وفاة العامل النيبالي راجو في السعودية: إهمال حقوق العمالة الوافدة وتجاهل إنساني يستوجب المساءلة

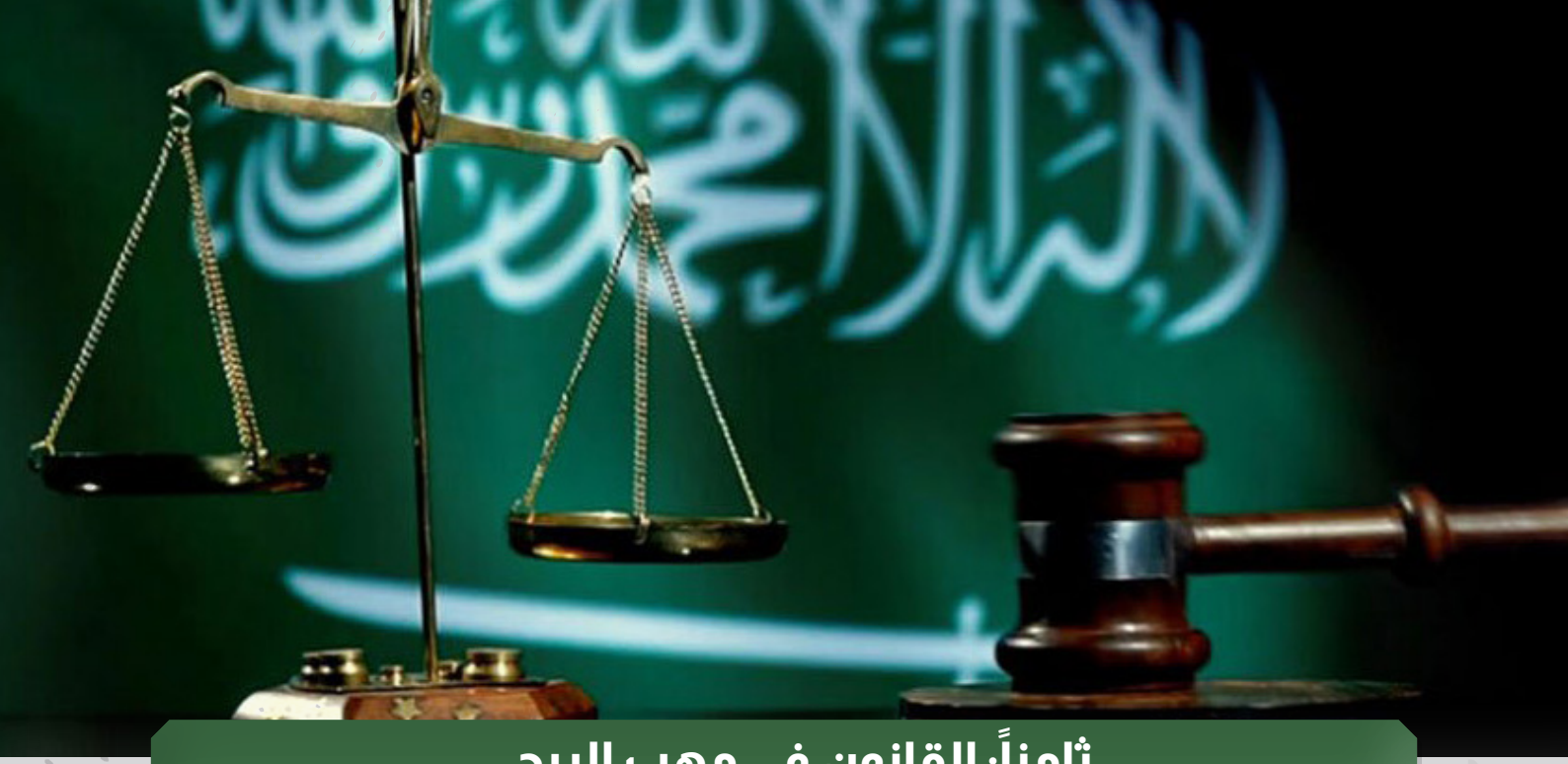

ثامناً: القانون في مهب الريح

يشهد النظام القانوني السعودي انتهاكات واضحة للحقوق الأساسية التي يضمنها القانون المحلي، و تتجلى هذه الانتهاكات في ممارسات سلطات التحقيق والمحاكمات، خصوصاً تجاه معتقلي الرأي، وسط غياب تام لأي مراجعة حقيقية تمنع الاعتقال التعسفي أولًا، فضلًا عن الانتهاكات الجسيمة التي يتعرضون لها في السجون.

ومن بين المواد القانونية التي تنتهك في السعودية المادة الرابعة من نظام الإجراءات الجزائية والتي تشير إلى حق المتهم في الاستعانة بمحامٍ أو وكيل للدفاع عنه أثناء التحقيق والمحاكمة، وهو حق جوهري لضمان العدالة، إلا أن هذا الحق يُنتَهَك بشكل منهجي تجاه معتقلي الرأي، حيث تُمنع هذه الفئة من ممارسة حقها في الحصول على تمثيل قانوني، ما يعد خرقاً للنظام المحلي والمواثيق الدولية، كما تنتهك المادة 182، التي تضمن تبليغ المحكوم عليهم بالأحكام فوراً، وقد قامت السلطات السعودية باعتقال عدد من المواطنين بحجة تبليغ معتقلي الرأي بمحكومياتهم.

من جهة أخرى، تخالف السلطات المادة 52 من نظام الإجراءات الجزائية التي تحظر التفتيش ليلًا إلا في حالات الضرورة، على سبيل المثال، تعرض الحازمي لاعتقال وتفتيش منزله بشكل همجي ليلًا دون ضرورة قانونية، رغم عدم كونه هارباً أو ملاحقاً، كما تُنتهك المادة 38 من نظام الحكم التي تنص على أن العقوبة شخصية ولا تُفرض إلا بناءً على نص شرعي أو نظامي، حيث توجه اتهامات فضفاضة دون أدلة قاطعة أو تحديد واضح للمدعى عليهم.

وتتسع دائرة الانتهاكات لتشمل المواد 2، 3، 9، و35 من نظام الإجراءات الجزائية، التي تحظر التعذيب الجسدي والمعنوي، وتؤكد عدم فرض عقوبات إلا بعد ثبوت الإدانة، وضمان الاعتراض على الأحكام، وحظر القبض على الأشخاص دون أمر من السلطة المختصة إلا في حالة التلبس، هذه الانتهاكات المستمرة تعكس تراجعاً خطيراً في التزام النظام السعودي بالقوانين المحلية والمبادئ الأساسية للعدالة الدولية.

تاسعاً: في مملكة القمع

الصحافة تحت سيف محمد بن سلمان

بحسب مؤشر حرية الصحافة الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود لعام 2024، تحتل السعودية المرتبة 166 من بين 180 دولة، مما يعكس واقعاً قاتماً لحرية التعبير، وعلى الرغم من التحسن الطفيف مقارنة بعام 2023، حيث كانت في المرتبة 170، إلا أن التراجع مقارنة بعام 2022، عندما حلت أيضاً في المرتبة 166، يبرز استمرارية الممارسات القمعية الممنهجة لإسكات الأصوات المعارضة وخنق الصحافة الحرة.

لا يقتصر القمع على منع الصحفيين من ممارسة مهنتهم بحرية، بل تمتد هذه السياسات إلى الزج بهم في السجون، إذ يقبع العديد من الصحفيين السعوديين، مثل محمد آل هزاع، أسامة سهلي، سامي الثبيتي، ووجدي الغزاوي، خلف القضبان منذ سنوات طويلة دون محاكمات عادلة أو تهم واضحة.

إضافة إلى ذلك، لم تسلم وسائل التواصل الاجتماعي من قبضة ولي العهد محمد بن سلمان القمعية، حيث تُصدر السلطات السعودية أحكاماً قاسية بالسجن أو حتى الإعدام بسبب تغريدات بسيطة أو تعليقات شخصية، أبرز مثال على ذلك إعدام المواطن ظافر الشهري بسبب تغريدة عبّر فيها عن رأيه، بالإضافة إلى الحكم بالاعدام على محمد بن ناصر الغامدي ومن ثم التراجع تحت ضغط دولي كبير والحكم عليه بالسجن لمدة 30 عاماً، والحكم على نورة القحطاني بالسجن لمدة 45 عاماً بسبب تغريدات من حساب وهمي، وغيرهم من المواطنين الذين تم استهدافهم بسبب تعبيرهم عن آرائهم.

انعكس قمع ولي العهد على المشهد الإعلامي بشكل عام، حيث لا يُسمع سوى صوت النظام السعودي، بينما تُكمم الأفواه المعارضة وتسكت كل الروايات البديلة، إذ غابت أي مساحة لتعددية الأصوات أو الحوار المفتوح، ما جعل السعودية تحت حكم الأمير محمد بن سلمان نموذجاً لدولة تتبنى سياسة الصوت الواحد، في ظل هذا الواقع، تُخنق كل الأصوات الأخرى في ظلام السجون أو تحت وطأة الخوف من الانتقام.

عاشراً: خديعة الإصلاحات في السعودية

حقوق المرأة بين الوعود الزائفة والانتهاكات المستمرة

لا تزال حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية تواجه تحديات كبيرة في عام 2024، على الرغم من وعود الإصلاح التي أُعلنت على مدار السنوات الماضية ورغم بعض التغييرات التشريعية والإصلاحات الشكلية، فإن الواقع يشير إلى استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق المرأة، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والتمييز الممنهج في مختلف جوانب الحياة.

وقد وثقت منظمة سند الحقوقية استمرار اعتقال عشرات النساء بسبب نشاطهن السلمي ودفاعهن عن حقوق الإنسان، كما وثقت استخدام السلطات السعودية اعتقال عائدة الغامدي لابتزاز ابنها، المعارض السعودي المقيم في لندن عبدالله الغامدي، بالإضافة إلى استمرار احتجاز سارة الجبري نكاية بوالدها، المسؤول السعودي السابق المقيم في كندا، كذلك، أصدرت السلطات حكماً بالسجن لمدة 11 عاماً على مناهل العتيبي، بسبب تهم تتعلق بحرية التعبير والدفاع عن حقوق المرأة.

وتستخدم السلطات السعودية أساليب متعددة للضغط على الناشطات في السجون، بما في ذلك الإخفاء القسري، التعذيب النفسي والجسدي، وإجبار أزواجهن على الانفصال عنهن، كما حدث مع سلمى الشهاب.

الحادي عشر: الغسيل الرياضي في السعودية

ستار رياضي يخفي القمع وانتهاك الحريات

يعد الغسيل الرياضي استراتيجية تنتهجها السعودية لإعادة تقديم نفسها على الساحة العالمية كدولة منفتحة وحديثة، بينما تواجه اتهامات واسعة النطاق بانتهاك حقوق الإنسان، منذ سنوات، ضخت المملكة مليارات الدولارات في الفعاليات الرياضية الكبرى، مثل استضافة سباقات «الفورمولا 1»، وشراء أندية كرة القدم الأوروبية، وتنظيم بطولات الملاكمة العالمية، وشراء اللاعبين، لكن هذه الأنشطة لا تعدو كونها ستاراً يُخفي خلفه واقعاً مظلماً من القمع والتضييق على الحريات.

في عام 2024، واصلت السلطات السعودية استغلال الرياضة كوسيلة لتبييض سجلها الحقوقي المتدهور وتحسين صورتها الدولية، ومن أبرز المحاولات الأخيرة، سعي السعودية لاستضافة كأس العالم 2034، في خطوة تهدف إلى صرف الأنظار عن الانتهاكات المستمرة بحق الناشطين والمعارضين داخل البلاد وخارجها.

و تتزامن هذه المحاولات من بينها استضافة كأس العالم مع استمرار الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الجائرة، فضلًا عن التضييق الممنهج على حرية التعبير، حيث يقبع المئات من الناشطين السياسيين والحقوقيين في السجون، وتُقمع الأصوات المستقلة بشدة، ورغم الترويج لصورة «الإصلاح» المزعومة، إلا أن الممارسات القمعية، بما في ذلك أحكام الإعدام والمحاكمات السرية، تكشف حقيقة الأوضاع في السعودية.

و في ديسمبر 2024، تعرضت حقوق الإنسان لانتكاسة كبيرة بعد قرار الفيفا منح السعودية حق استضافة كأس العالم 2034، دون مراعاة سجلها الحقوقي، وهو ما يعكس تقاعساً من قبل الفيفا والمجتمع الدولي، إذ أنه كان ينبغي على هذه الجهات تحمل مسؤوليتها الأخلاقية لضمان أن تكون حقوق الإنسان جزءاً أساسياً من معايير استضافة الأحداث الرياضية الكبرى.

الثاني عشر: انتهاك مستمر للمعايير الدولية

تجاهل السلطات السعودية لقرارات الفريق الأممي

أصدر فريق الخبراء المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة سلسلة من القرارات خلال الأعوام السابقة التي أدانت السلطات السعودية وكشفت عن ممارساتها المتمثلة في الاعتقالات التعسفية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما طالب الفريق بالإفراج عن كل المعتقلين الذين صدرت بشأنهم قرارات واضحة، من بينهم د. عوض القرني، د. سلمان العودة، د. سفر الحوالي وأبناؤه، بالإضافة إلى السيدة المسنة عائدة الغامدي وابنها عادل الغامدي، وغيرهم، ورغم ذلك، لم تلتزم السلطات السعودية، وتجاهلت هذه القرارات بشكل كامل، في تحدٍ صارخ للمعايير الدولية وحقوق الإنسان.

وفي السياق ذاته فإن كل القضايا التي تمت مناقشتها مع فريق الخبراء تم ادانة السلطات السعودية فيها، وكشفت قرارات الفريق الأممي عن تجاوزات خطيرة تشمل الاعتقالات دون أوامر قضائية، واحتجاز النشطاء والمفكرين بناءً على تهم فضفاضة أو غير محددة، وغياب الإجراءات القانونية السليمة، كما توثق القرارات الدولية حالات تعذيب ومعاملة مهينة أثناء الاحتجاز، فضلًا عن احتجاز الأفراد في ظروف قاسية تفتقر إلى المعايير الدولية.

إن تجاهل السعودية لقرارات الفريق الأممي لا يُهدد فقط حياة الأفراد المحتجزين تعسفياً، بل يُلقي بظلاله على مصداقيتها الدولية ويُظهر عدم التزامها بالقانون الدولي، ومن الضروري أن يتكاتف المجتمع الدولي لممارسة ضغط أكبر على السعودية لضمان الإفراج الفوري عن المعتقلين تعسفياً، والتحقيق في حالات التعذيب والانتهاكات، وضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

قرار الفريق المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة بشأن السيد محمد ناصر الغامدي

في يوليو 2024 أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة قراراً يؤكد أن احتجاز السيد محمد بن ناصر الغامدي يعد تعسفيًا وينتهك حقوقه الإنسانية الأساسية، مما يستدعي الإفراج الفوري عنه، ومنحه التعويضات اللازمة.

وقال الفريق في قراره إن حرمان السيد الغامدي من حريته، يتعارض مع المواد 3 و9 و10 و11 و19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و يُصنف هذا الحرمان ضمن الفئتين الثانية والثالثة ويعتبر جريمة ضد الإنسانية، وبناء عليه فإن الحل المناسب هو الإفراج الفوري عن محمد الغامدي مع منحه التعويض والاستحقاقات اللازمة.

وأكد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن التغريدات التي نشرها السيد محمد الغامدي على تويتر والتي أدت إلى اعتقاله تندرج ضمن حرية التعبير السلمي المكفولة وفقًا للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبذلك لم يكن ينبغي اعتقاله ولا إجراء أي محاكمة له، ومع ذلك استمرت محاكمته، مشيرًا إلى أن المحاكمة التي تعرض لها السيد الغامدي انتهكت شروط المحاكمة القانونية العادلة.

وأكد القرار أنه تم انتهاك حق السيد الغامدي في الحصول على المساعدة القانونية وتعيين محامٍ من اختياره أثناء احتجازه، إذ أقدمت السلطات السعودية على تعيين محام للغامدي من قبلها وهو ما قوض بشكل كبير قدرته على الدفاع عن نفسه في أي إجراءات قضائية، ولم يُمنح السيد الغامدي الوقت الكافي لإعداد دفاعه.

وحث فريق العمل الحكومة السعودية على ضمان إجراء تحقيق كامل ومستقل في الظروف المحيطة بالاعتقال التعسفي والحرمان من الحرية للسيد الغامدي واتخاذ التدابير المناسبة ضد المسؤولين عن انتهاك حقوقه.

كما وجد فريق العمل أن المملكة العربية السعودية تنتهك التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان في أكثر من 75 حالة، ويؤكد فريق العمل قلقه من أن هذا يشير إلى مشكلة واسعة النطاق وممنهجة للاحتجاز التعسفي في المملكة العربية السعودية، وهو ما يرقى إلى انتهاك خطير للقانون الدولي، ويذكر فريق العمل أنه في ظل ظروف معينة، قد يشكل السجن الواسع النطاق أو الممنهج أو الحرمان الشديد من الحرية انتهاكًا لقواعد القانون الدولي ويعتبر جرائم ضد الإنسانية.

وطلب فريق العمل من محامي الغامدي ومن المملكة العربية السعودية تقديم معلومات في غضون 6 أشهر حول ما إذا كانت المملكة العربية السعودية قد امتثلت للتوصيات الواردة في هذا القرار وتزويده بمعلومات عن الإجراءات المتخذة لتنفيذه.

و على الرغم من انتهاء المهلة التي حددها الفريق الأممي للسلطات السعودية للإفراج عن محمد الغامدي، لم تستجب السلطات، بل قامت بدلًا من ذلك بإلغاء حكم الإعدام واستبداله بحكم بالسجن لمدة 30 عاماً، في خطوة تُعد تحدياً جديداً للقانون الدولي.

الثالث عشر: البدون في السعودية

قضية حقوقية منسية وإهمال حكومي مستمر

تعد قضية البدون في السعودية إحدى أبرز القضايا الحقوقية التي تفضح الإهمال الحكومي والحرمان المنهجي لحقوق الآلاف من الأفراد الذين يعيشون بلا هوية قانونية، إذ على الرغم من وعود الحكومة المتكررة بحل هذه القضية، لا يزال البدون يعانون من التهميش والإقصاء في بلد يفترض أنه وطنهم، غياب الإرادة السياسية من قبل السلطات السعودية أدى إلى تفاقم معاناتهم وتحويل حياتهم إلى كابوس يومي.

الحكومة السعودية، بدلًا من الاعتراف بمعاناة البدون والعمل على إنهائها، تستمر في تجاهل هذه الفئة التي تُحرم من أبسط الحقوق الأساسية، التعليم والرعاية الصحية والعمل والاعتراف القانوني ليست إلا أحلاماً بعيدة المنال للبدون، الذين يعيشون في حالة من العزلة والحرمان، هذا الإهمال الممنهج من قبل الدولة لا ينتهك فقط القوانين الدولية لحقوق الإنسان، بل يعكس أيضاً فشل الحكومة في تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان كرامة كل فرد يعيش على أرضها.

و على الرغم من أن القضية تمتد لعقود طويلة، لم تبادر السلطات السعودية باتخاذ خطوات جادة أو وضع حلول شاملة لمعالجة وضع البدون، بدلًا من ذلك، تتبع الحكومة سياسة المماطلة والوعود الزائفة، مما يُظهر عدم اكتراثها بحجم المأساة التي يعيشها هؤلاء الأفراد، إن استمرار هذا الإهمال يؤكد غياب الشفافية والمساءلة داخل النظام السعودي، ويفضح تناقضه بين الخطاب الرسمي والممارسات الفعلية.

منظمة سند الحقوقية أدانت هذا التجاهل الحكومي المتعمد، ولازالت تواصل دعواتها للسلطات السعودية إلى التحرك الفوري لإنهاء هذه القضية الإنسانية واتخاذ خطوات عاجلة وحقيقية لحل هذه القضية، من خلال وضع تشريعات واضحة تمنح البدون حق الجنسية.

التوصيات

1. على النظام السعودي التوقف فورًا عن مصادرة الحريات وانتهاك الحقوق بحق المواطنين والمقيمين، والالتزام باحترام حقوق الإنسان، وضمان الحق في حرية ا لتعبير .
2. يجب على النظام السعودي السماح بحرية تشكيل الجمعيات الحقوقية، وممارسة النشاط السياسي السلمي دون قيود أو ملا حقا ت .
3. يجب على النظام السعودي إطلاق سراح جميع معتقلي الرأي وتعويضهم ماديًا ومعنويًا عن الضرر الذي لحق بهم.
4. يجب على النظام السعودي ضمان جميع حقوق المعتقلين المفرج عنهم، ومنحهم الحرية الكاملة، بما في ذلك الحق في السفر، والتنقل، والعمل دون قيود.
5. يتعين على السلطات السعودية تنفيذ إصلاح شامل في النظام الجزائي والقضائي والعدلي، بما يضمن تحقيق العدالة الكاملة لجميع المواطنين والمقيمين.
6. ينبغي على النظام السعودي وقف الإعدامات التي تستهدف المعارضين السياسيين، وأصحاب الرأي، والعسكريين المنتقدين لسياسة الحكومة السعودية أو الفساد داخل المؤسسة العسكرية.
7. على هيئة حقوق الإنسان في السعودية القيام بدورها الحقوقي بشكل مستقل وفاعل، والانحياز إلى الضحايا بدلًا من تبرير انتهاكات النظام أو التستر عليها.
8. يتوجب على النظام السعودي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة الحجاج، ومنع تكرار الكوارث التي شهدتها مواسم الحج السابقة.
9. يجب على السلطات السعودية إصلاح قانون العمل، واتخاذ تدابير حقيقية لحماية حقوق العمال، ومنع جميع أشكال الاستغلال والانتهاكات بحقهم.
10. تحث منظمة سند المواطنين في المملكة العربية السعودية على الإبلاغ عن جميع حالات الانتهاكات، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية، ورفع الصوت عاليًا للمطالبة بالإفراج عن كافة المعتقلين.
11. ينبغي على السلطات السعودية اتخاذ إجراءات جادة لمعالجة ظاهرة العنف الأسري، وتوفير الدعم الكامل للنساء ضحايا العنف، وضمان حمايتهن.
12. تدعو منظمة سند المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية إلى الاستمرار في ممارسة الضغط على الحكومة السعودية حتى تتوقف انتهاكات حقوق الإنسان بشكل كامل.

سند
SANAD
منظمة سند الحقوقية

التقرير الحقوقي
لمنظمة سند الحقوقية

2024

السعودية
الموت
المزدوج

إعدامات سياسية
وإهمال قاتل